

تأثير بناء سد النهضة علي الامن القومي أعدت مؤسسة " ماعت" للسلام والتنمية دراسة عن آثار الملء الثاني لسد النهضة علي دول حوض النيل، وذلك علي هامش مشاركة المؤسسة في المنتدى السياسي رفيع المستوى 2021. دراسة تكشف عن خطر كبير ستعرض له مصر من سد النهضة الحكومة المصرية تتجاهل إثيوبيا ووسائل الإعلام المصرية تتحدث عن فشل ملء سد النهضة مؤكدة أن بناء سد النهضة كمشروع تنموي قد لاقى ترحيب كل من مصر والسودان، باعتبار أن لكل دولة الحق في تنمية مواردها، الأمر الذي يتفق مع المواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة. كـرغبة صادقة من مصر والسودان لدعم المشروع الإثيوبي في حالة ضمان عدم المساس بالأمن المائي لهذه الدول، وأشارت الدراسة إلى أنه وبعد اقتراب إثيوبيا من اكمال بناء السد، ظهرت نوايا أخرى مغايرة للاتفاق الثلاثي، بشكل يهدد دولتي المصب علي مستويات عدة، خاصة ما يتعلق برفض إثيوبيا التوقيع على اتفاق ملزم بشأن الحفاظ على حصص مصر والسودان من المياه، وكذلك الاتفاق على قواعد ملء وتشغيل السد، الأمر الذي قد يتسبب في كوارث غير محدودة علي دولتي المصب. وأضافت أن هناك العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي قد تؤثر علي الأمن والسلم الإقليميين، ويأتى منها تأثير سد النهضة على الزراعة، حيث تحصل سنويا على حصتها المحددة باتفاقية 1959 بينها وبين السودان على نح و 55.5 مليار متر وهي النسبة التي لم تتغير رغم زيادة عدد السكان بشكل كبير، وأكدت الدراسة أنه يعد القطاع الزراعي أحد أهم موارد الاقتصاد المصري، 47% ، 3% . ويعمل بقطاع الزراعة أكثر من 6 ملايين شخص، وسيؤدي انخفاض مليار متر مكعب فقط من حصة مصر المائية إلى تأثر نح و 200 ألف أسرة، من المتوقع أن تخسر مصر نح و 10 مليار متر مكعب، الأمر الذي يعني تضرر نح و مليوني أسرة مصرية. تدفقات المياه الى الأراضي الزراعية السودانية، فضلاً عما سوف يتسبب به السد من وجود برك ومستنقعات تعيق عملية الزراعة. وتتعارض إجراءات إثيوبيا في هذا الشق مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الحق في الغذاء، والذي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته رقم 25، كما تعرقل الهدف الثاني من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمتعلق بالقضاء التام على الجوع . دون أي اتفاق مسبق مع دولتي المصب أو تنسيق وه و ما رفضته القاهرة والخرطوم وتقدمت بعدة شكاوى للاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن ضد القرارات الإثيوبية أحادية الجانب. واستمرارا لحالة التعنت من قبل الجانب الإثيوبي وعدم مشاركة المعلومات الخاصة بعملية ملء وتشغيل سد النهضة مع دولتي المصب، إن سد النهضة ه و مشروع لتخزين المياه، مؤكدا أن هذا العام تم تخزين حوالي 9 مليارات متر مكعب "أي إيراد مصر من المياه هذا العام سيقبل 9 مليارات"، وهذا "يعتبر ضرا كبيرا". أشار خبير الموارد المائية إلى أن مصر تقوم بمعالجة مياه الصرف بالمليارات لتوفير مياه النيل، وبالتالي له قواعد عند إنشاء مشروعات مائية عليه مخاطر الملء الثالث وهذا حدث عندما قالت إثيوبيا إنها قامت بتخزين 22 مليار متر مكعب "وهذا ضرر جسيم لأن هذه المياه كانت من نصيب مصر". وتابع حديثه قائلاً: "الدول الكبيرة عند حدوث مشكلة اقتصادية لا تجعل المواطن يشعر بهذه المشكلات وهذا ما حدث من مصر، حيث قامت الدولة بعدة مشروعات مثل محطات معالجة المياه، لأن من الممكن أن يكون هناك سنوات جفاف". كما أكد أن تخزين المياه في السد العالي كلف مصر عشرات المليارات، معقبا: "ليس من حق إثيوبيا أن تقول مصر لديها مخزون من المياه وليس من حقها أن تحدد إذا هذا التخزين يلحق الضرر بمصر أم لا؟". واختتم: أن تخزين 9 مليارات متر مكعب يعني 9 مليارات دولار، مشيرا: "مصر تعالج المتر من مياه الصرف الزراعي بـ 7 جنيهات، وفي حالة معالجة 9 مليارات متر؛ فإن هذا يكلفنا 63 مليار جنيه، وتلك أضرار كبيرة". مضيفةً أنه تم تمرير المياه عبر الممر الأوسط للسد. وقال رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، إن "مستوى ارتفاع السد وصل إلى 600 متر"، مضيفاً: "سنقوم ببيع الكهرباء لدول الجوار لتحقيق تنمية مشتركة". واعتبر أبي أحمد أن النيل "هبة" لإثيوبيا ومصر والسودان، "ويجب الاستفادة منها سويا"، ونهاية يولي و الماضي، "أحادي" خلال موسم الأمطار منذ يولي و 2020، وطلب السودان ومصر مرارا، وهما "يعتمدان بشكل كبير على النيل لتأمين احتياجاتهما من المياه" من إثيوبيا وقف عملياتها لملء السد بانتظار إبرام اتفاقية ثلاثية حول هذا الموضوع وطرق تشغيل السد. والتي تعمل جاهدة من أجل التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم يضمن حقوق الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، والتي كان آخرها شروع إثيوبيا في الملء الثالث لسد النهضة دون التشاور مع مصر والسودان. فمصر أكدت مرارا وتكرارا، أنها ستعمل على حماية أمنها المائي فضلا عن تمسكها بالمسار التفاوضي من أجل التوصل إلى حل، على أن موقف مصر ثابت بشأن ملف سد النهضة وحماية أمنها المائي. وقال الرئيس السيسي: "مصر تبنت مسارا دبلوماسيا وتفاوضيا تجاه أزمة سد النهضة بهدف إيجاد حل لتلك الأزمة". وأشار الرئيس: "نحن نتحرك في موضوع سد النهضة لكن بهدوء وتفاوض ودائما أقول (الأمر لا تحل بالصوت العالي، يمثل نهر النيل 97% من موارد مصر المائي وه و اساس بقائها ووجودها و اغلب دول حوض النيل لديها بحيرات عذبة تتسم بهطول الامطار عليها طوال

العام و هذا يعنى ان هذه الدول لديها اكتفاء ذاتي مائيا و لديها قدره على سد حاجتها لكن السكان على عكس مصر اللتى تعاني من قلة سقوط الامطار و مصر حصتها هي 5. و تمثل الاثار المتوقعة نتيجة لبناء سد النهضة من خلال الأتى : 1- لقد اثبتت التقارير و الابحاث بشأن سد النهضة تؤكد على تأثيرات متوقعة على مصر و امنها المائي و ذلك عبر العجز المائي المتوقع بعد ملئ سد النهضة الاثيوبي اذ فى حاله تم ملئ السد كما تزعم اثيوبيا ستنخفض حصة مصر من المياه الى 19 مليار كيل و متر مكعب و هذه كارثة على نصيب الفرد المائي 2- اذا تم ملئ السد الذي يقدر ب 74 مليار كيل و متر مكعب سيؤدى ذلك بضرر لمصر فى مجال توليد الكهرباء من السد العالى و عدم قدره السد العالى على تخزين المياه و ذات الكلام ينطبق على خزان اسوان مما يؤدى ذلك الى فتره جفاف شديدة 3- قلة فرص العامل فى مجال الزراعة و المجالات المترتبة على الناشط الزراعى فى مصر مما سيؤدى ذلك الى رفع مستوى البطالة و بالتلى زيادة التضخم و قلة الانتاج داخل الدولة المصريه 4- توجد احتمالات ايضا بأنهيى سد النهضة مما سيؤثر ذلك بالسلب على دولتى المصب هي مصر و السودان لان السد موجود على منقطة شديدة الوعوره و هذا سيؤدى الى مح و مدينه الخرطوم و دمار كامل فى اغلب المدن السودانية و قد يمتد ذلك الى ان يصل الى اسوان و السد العالى و بالتالى الكارثة ستكون كبيره جدا 7- تأثر برامج استصلاح الاراضي فى مصر بدرجة كبيره جدا و سيعمل السد على نقل مياه السد العالى الى الهضبه الاثيوبيه 8- سيؤدى ذلك بالتوتر السياسي بين مصر و اثيوبيا 9- تلوث مياه بحيره السد بسبب تخزينها على صخور عنيه بالمعادن و العناصر الثقيله 10- فقدان السودان للطمى الذي يخصب معظم الاراضي الزراعيه فى منطقة النيل الازرق 11- تهجير بعض المواطنين من المناطق المعرضه للمخاطر بالتالى ستزيد الكثافة السكانيه فى بعض المناطق الحيويه الاخرى 13 - إغراق بعض المناطق التعدينية الواعدة بكثير من المعادن الهامة مثل الذهب والبالئين والحديد والنحاس وكذلك بعض مناطق المحاجر 14 - قصر عمر سد النهضة ما بين فتره 50 الى 70 عام لانه يحجز الكثير من الطمى و ما يتبعه منمشكلة توليد الكهرباء من التوربينات التى ستتأثر بعوامل الطمى الجيولوجيه . و على اثر النقاط الماضيه ان الخسائر قد تكون اكبر من ذلك و سيزيد ذلك على الدولة اعباء ماليه و على الشعب حيث سيؤدى ذلك الى مطالبه الدوله باسيراد الغذاء و بالتالى زيادة فى الاسعار و زيادة التضخم الاقتصادى و من وجهه نظرى سيزيد ذلك من الهجره خارج البلاد و قد تنتشر ظاهره الهجره غير الشرعيه نتيجة التوابع و التأثيرات الاقتصاديه من سد النهضة الاثيوبي . يقول خبير المياه مستشار وزير الري المصري الأسبق، ضياء الدين القوصي، وكذلك السودان. وبالتالي يفقد كل منهما نح و 7 مليارات متر مكعب وتحدد اتفاقية عام 1959 )اتفاقية تقاسم مياه النيل التي وقعت في العاصمة المصرية(، حصة كل من مصر والسودان في مياه النيل ، أن تتراجع حصة مصر إلى نح و 48 مليار متر مكعب تقريبا، فيما تتراجع حصة السودان إلى نح و 11 مليار متر مكعب، لا يمكن إنكار تأثير وتضرر مصر كذلك، ومن ثم أتصور أن البلدين ربما يتجهان إلى بدائل غير مرنة، إذا أصرت إثيوبيا على موقفها". واختتم حديثه بالقول: "لكن الفكرة الأساسية ه و أن لمصر الحق، طرق حل أزمة سد النهضة كشفت دراسة جديدة عن طريقة من شأنها أن تحل الأزمة الكبيرة العالقة بين مصر والسودان إثيوبيا، حول عملية تشييد وملء سد "النهضة" الإثيوبي، الذي يعتبر أكبر محطة للطاقة الكهرومائية في أفريقيا . وبحسب الدراسة الجديدة إن اتباع هذه العملية والخطوات من شأنه أن يخفف من حدة الأزمة العالقة بين هذه الدول ويحل المشكلة وذلك من خلال اتباع عدة آليات واستراتيجيات جديدة في تلك الدول . في KU Leuven " وجامعة " Vrije Universiteit Brussel" ويقول خبير تخطيط الطاقة في جامعة" بل جيكا والمؤلف الرئيسي للدراسة، خصوصا بعد أن بدأت أثيوبيا عملية ملء السد بحجة تأمين الكهرباء لمواطنيها، السر في "التأزر الموسمي" يشير الباحث ستيرل، إلى أن "النيل الأزرق نهر موسمي بشكل كبير، وأن خزان السد (النهضة) كبير جداً بحيث يمكنه تخزين ذروة تدفق النهر بالكامل وتوفير الطاقة الكهرومائية بمعدل ثابت على مدار العام، مما يزيل موسمية تدفق المياه. لكنه يعدل التوقيت الطبيعي لوصول المياه إلى السودان ومصر. من يحق له ممارسة السيطرة على المياه في نهر النيل . حدد مجموعة من الباحثين في بلجيكا وألمانيا، بقيادة الباحث ستيرل، طريقة "مفاجئة" يمكنها حل الخلافات المتشعبة حول السد في وقت واحد، ليس ذلك فحسب بل تقديم فائدة كبيرة للبلدان الثلاثة التي تتنازع حول تلك المشكلة. تثبيت" تقلبات الطاقة بموازنة "المصادر المتعاكسة" وتتلخص الفكرة في نشر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع لتكون بمثابة مكمل للطاقة ويقترح الباحثون أن تقوم إثيوبيا وجيرانها مصر والسودان بنشر مزارع شمسية وطاقة رياح واسعة النطاق، ثم الاتفاق على تشغيل إثيوبيا لسد النهضة بالتأزر مع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وقد يعني هذا تقليل حجز المياه في الأيام المشمسمة والرياح، وزيادة تدفق المياه من السد خلال فترات الرياح والليل، تشرق الشمس بشكل ساطع والرياح تكون قوية في مواسم الجفاف، وأكد الباحثون أن هذا "التأزر الموسمي" بين الماء والشمس

والرياح يعتبر صميم نتائج الباحثين . على مدار الساعة والموسم، وبحسب الباحث: "إذا تم تشغيل سد النهضة بهذه الطريقة، ستمتع إثيوبيا بكل الفوائد المتوقعة من سد كبير، وبالنسبة للسودان ومصر، سيبدو الأمر كما لو أن الإثيوبيين قاموا ببناء خزان متواضع وصغير نسبياً". حدد الباحثون ما لا يقل عن خمس فوائد ملموسة لمثل هذا التخطيط المتكامل للرياح والماء والشمس، وهذه الفوائد هي: رابعاً: ستعمل إثيوبيا بشكل أكثر كفاءة على استخدام أكثر من عشرة توربينات في سدها الضخم من خلال الإنتاج المتكرر بأقصى طاقة عندما لا تتوفر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. خامساً: لن تتأثر البيئة حول نهر النيل في السودان بشكل كبير بسبب السد الجديد (النهضة)، وفقاً للمؤلفين، فإن منطقة شرق إفريقيا بأكملها ستساهم وتستفيد من هذا المشروع الضخم، ويقول ستيرل: "يمكن لإثيوبيا أن تعمل بمفردها نظرياً، باستخدام سد النهضة لدعم طاقتها الشمسية وطاقة الرياح". لكن الأمر سيكون أفضل بكثير إذا انضمت السودان حيث يتوفر لديها مصادر شمسية ورياح أفضل من إثيوبيا، مما يسمح بتآزر أفضل بين الطاقة المائية والشمسية والرياح وتقليل التكاليف الإجمالية لتوليد الطاقة المتجددة . وبحسب المصدر، تمتلك مصر موارد كبيرة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أيضاً، الخيار العسكري